الفصل الأول

مع ابن أبى الحديد
فى الفلك الدائر على المثل السائر[1]

تقديم

قلت فى التمهيد : إن ابن أبى الحديد قد ألف كتابه « الفلك الدائر على المثل السائر » ناقدا به – كما هو واضح من اسمه – كتاب : « المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر » لابن الأثير .

وأرجعت ذلك إلى تيه ابن الأثير وعجبه ، وإلى ازدرائه بغيره ثم إلى ما فى كتابه من أخطاء .

* * *

وتسمية الكتاب بـ « الفلك الدائر على المثل السائر » تسمية ذكية ومعبرة لأنه إذا كان الكتاب – أى كتاب – يقرأ من عنوانه فإن هذا الكتاب يسبق غيره فى هذا الباب ؛

---

(١) ابن أبى الحديد هو عز الدين عبد الحميد بن هبة الله محمد بن محمد بن الحسين بن أبى الحديد المدائنى المعتزلى الشيعى الكاتب الشاعر .

ولد بالمدائن فى غرة ذى الحجة سنة ٥٨٦هـ فنشأ بها وأخذ على شيوخها . حتى إذا شب عن الطوق رحل إلى بغداد ، وقد نال الحظوة بها لدى خلفائها ووزرائها بعد أن مدحهم وتلقى جوائزهم ، فكان كاتبا فى دار التشريفات والديوان ثم ناظرا للبيمارستان .

ولما سقطت بغداد فى العشرين من المحرم سنة ٦٥٦هـ على أيدى التتار وعمل هولاكو فى أهلها وفيها القتل والدمار كان ابن أبى الحديد من الذين احتموا بدار الوزير مؤيد الدين بن العلقمى ، وقد ظل بها إلى أن خف ضغط الأحداث على الناس ، فخرج وقابل خواجه نصر الدين الطوسى الذى وكل إليه وإلى أخيه موفق الدين أحمد بن أبى الحديد ، وإلى الشيخ تاج الدين على بن أنجب الإشراف على خزائن الكتب فى بغداد .

أما كتابه : « الفلك الدائر على المثل السائر » ، فإنه – برغم ما أخذناه عليه فيه ولمناه به – دليل على رسوخ قدمه وبعد غوره فى نقد الأدب وفنون البيان . وانظر ترجمته فى صدر شرح نهج البلاغة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم من ص ١٣ إلى ص ١٩ وفى صدر الفلك الدائر من ص ١٥ إلى ص ٢٠ تحقيق الدكتورين بدوى طبانةوأحمد الحوفى وفى تاريخ آداب اللغة العربية لجرجى زيدان جـ ٣ ص ٤٥ .

ولا عجب ، فالسامع أو القارىء لعنوانه ، يعرف اتجاه المؤلف فيه بمجرد سماعه هذا العنوان أو قراءته له .

وإلى هذا قصد ابن أبى الحديد بدليل قوله فى مقدمته :

« وقد سميت هذا الكتاب (الفلك الدائر على المثل السائر) لأنه شاع من كلامهم وكثر فى استعمالهم أن يقولوا لما بادودثر (دار عليه الفلك) كأنهم يريدون أن قد طحنه ومحا صورته .

* * *

وإذا كنت قد حصرت بواعث تأليفه له على وجه الإجمال فى عجب ابن الأثير وازدرائه بزملائه ، وفى هفواته وأخطائه ، فإن ابن أبى الحديد نفسه قد فصل ذلك ووزعه على الأمور الآتية :

١ – ما فى المثل السائر من نظر المؤلف وجدله واحتجاجه واعتراضه ، فإنه لم يأت من ذلك فى الأكثر الأغلب بما يلتفت إليه مما يعتمد عليه .

٢ – إزراؤه على الفضلاء ، وغضه منهم وعيبه لهم وطعنه عليهم ، إذ فى ذلك ما يدعو إلى الغيرة عليهم والانتصار لهم .

٣ – إفراطه فى الإعجاب بنفسه والتبجح برأيه ، والتقريظ لمعرفته وصناعته ، وذلك عيب قبيح يحبط عمل الإنسان والاجتهاد ، ويوجب المقت من الله والعباد .

٤ – أنه أومأ مراراً فى كتابه إلى عتاب دهره إذ لم يعطه – بزعمه – على قدر استحقاقه .

يقول ابن أبى الحديد : فأردنا أن نعرفه أن الأرزاق ليست على مقادير الاستحقاق ، وأن الرزق مقسوم لا يجلبه الفضل ولا يرده النقص .

٥ – أن جماعة من أكابر الموصل قد حسن ظنهم فى هذا الكتاب جداً ، وتعصبوا له حتى فضلوه على أكثر الكتب المصنفة فى هذا الفن ، وقد أوصلوه إلى بغداد وأشاعوه فيها تحديا لها ، وتعريضاً بعلمائها .

٦ – أن يعلم ابن الأثير ورؤساء بلدته أن من أصاغر خدم هذه الدولة الشريفة من إذا ألغز أدرى ، وإذا ضرب أفرى ، وإذا رشق أصمى ، وإذا نكأ أدمى[١] وأن دار السلام وحضرة الإمام ماخلت – كما تزعم المواصلة – ممن إذا سوبق خلى . وإذا بوسر فاز بالقدح المعلى[٢] .

وأن فى الأغفال المغمورين من رعاياها من لو هدر لقرت له الشقاشق ولو نطق لتجلت بشموسه المهارق[٣] .

فكيف بسدنة كعبتها ، والحافين بشرف سدتها فحول البلاغة الذين إذا ركض أحدهم فى حلبة السباق أخجل البروق وسخر بالرياح[٤] .

* * *

تلك هى الأسباب التى دعت إلى تأليف هذا الكتاب وسنقف منه عندما نرى أنه من نقد النقد فى الصميم .

أما ما فيه من نقد الأدب ، ومن مسائل الخلاف بين النحويين أو اللغويين ، فقد استبعدناه لأنه لا يندرج تحت العنوان الذى حددناه وهو .

« نقد النقد فى التراث العربى »

* * *

---

(١) فرى وأفرى = شق .
أصمى الصيد = رماه فقتله مكانه .
نكأ القرحة = قشرها قبل أن تبرأ فدميت
ونكى الأعداء نكاية= جرحهم .

(٢) بسر : من معانيها قهر وابتدأ الشىء ، وقد صاغ المؤلف من بسر باسر بمعنى غالب وسابق ثم بناه للمجهول .
أما القدح المعلى فقد كان أحد أقداح الميسر عند العرب فى الجاهلية ، وهى عيدان تتخذ من النبع وهو شجر متين لين تصنع منه القسى والسهام . والقداح الرابحة سبعة ، وغير الرابحة ثلاثة ، والمعلى أكثر الرابحة حظا لأن له سبعة أنصبة .

(٣) هدر البعير : صوت ، والشقاشق : جمع شقشقة وهى شىء كالرئة يخرجه البعير من فيه إذا هاج .
المهارق = جمع مهرق ، وهى الصحيفة .

(٤) السدنة = جمع سادن وهو خادم الكعبة أو خادم بيت الصنم ، والسدة : باب الدار .

ويحسن التنبيه إلى أن ابن أبى الحديد يورد ما يريد الاعتراض عليه من المثل السائر بمعناه لا بنصه ، وقد يتصرف فيه بالتقديم والتأخير لكنه فيما يذكره منه تمهيدا للاعتراض عليه أمين جد أمين .

— ١ —

قال ابن الأثير : موضوع كل علم هو الشيء الذى يسأل فيه عن أحواله التى تعرض لذاته ، فموضوع الحساب هو الأعداد من جهة ما يعرض لها من الضرب والقسمة وغيرها .

وموضوع الطب بدن الإنسان من جهة ما يصح ويمرض .

وموضوع النحو هو اللفظ من جهة الدلالة على المعنى عن طريق الوضع اللغوى .

وموضوع علم البيان هو اللفظ والمعنى من جهة الحسن والقبح .

ثم قال :

صاحب هذا العلم هو والنحوى يشتركان فى النظر فى دلالة الألفاظ على المعنى من جهة الوضع اللغوى ، وتلك دلالة عامة وصاحب علم البيان ينظر فى فضيلة تلك الدلالة وهى دلالة خاصة[1] .

* * *

يورد ابن أبى الحديد ذلك ثم يعقب عليه بقوله :

أما موضوع علم النحو فغير ما ذكر ، بل الذى ذكر موضوع علم اللغة ، لأن اللغوى هو الذى ينظر فى الألفاظ من حيث كانت دالة بالوضع اللغوى على المعانى .

أما موضوع علم النحو فهو الألفاظ من جهة تغييرات تلحق أواخرها ، أو تلحق أنفسها على قول من جعل التصريف جزءاً من النحو ولم يجعله علماً مفرداً[2] .

* * *

(١) المثل السائر جـ ١ ص ٣٩ ، والفلك الدائر ص ٣٨ .
(٢) الفلك الدائر ص ٣٨ - ٣٩ .

والحق مع صاحب الفلك فيما قال عن علم النحو ؛ فموضوعه إنما هو أواخر الكلمات بعد تركيبها فى جمل ، لا الألفاظ من جهة أوضاعها اللغوية كما قال ابن الأثير فى المثل .

أجل . إنه قد تطور بحيث لم يعد يقتصر على البحث فى الإعراب ومشكلاته ، بل صار يبحث فى أشياء أخرى كالموقعية ، والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للعبارة .

* * *

والإشارة إلى « من جعل التصريف جزءاً من النحو ، ولم يجعله علماً مفرداً » .

إشارة تاريخية موضوعية ، وقد سجلها ابن أبى الحديد عن بينة .

فالمتتبع لنشأة علم الصرف يجد أنه قد جاء مختلطا بمسائل علم النحو عند سيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ فى كتابه « الكتاب » وعند ابن جنى المتوفى سنة ٣٩٢هـ فى كتابه « الخصائص » وعند زين الدين أبى الحسين يحيى بن عبد المعطى المتوفى سنة ٦٢٨هـ فى منظومته « الدرة الألفية فى علم العربية » .

وعند أبى عبد الله محمد بن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ فى كتابيه :

« الكافية » و « الألفية »

ولم يكن هذا التداخل خطأً ، فنحن الآن وبعد أكثر من ألف سنة نعد علم النحو فرعاً من فروع علم اللغة .

— ٢ —

قال ابن الأثير

وقد غلط مفسرو الأشعار فى اقتصارهم على شرح معناها ، وما فيها من الكلمات اللغوية ، وتبيين مواضع الإعراب منها دون شرح ما تضمنته من أسرار الفصاحة والبلاغة[1] .

* * *

ساق ابن أبى الحديد هذه العبارة بتصرف ثم قال :

(١) المثل السائر ص ٤٠ والفلك الدائر ص ٣٩ .

إن مفسرى الأشعار جعلوا قصدهم ووكدهم كشف مراد الشاعر ليعلم ، ففسروا الألفاظ اللغوية ، وما فى الشعر من إعراب نحوى يتعلق فهم المعنى به . وتارة يشرحون المعنى فقط إذا لم يكن فى البيت ألفاظ لغوية ، ولا يرتبط المعنى بإعرابه ، كأنهم إنما وضعوا الشروح المصنفة لتفسير مراد الشاعر فقط ، فكل ما يذكرونه من زيادة على ذلك مقصودة بالعرض لا بالذات .

وإذا كان الحال هكذا لم يجز أن يقال : إنهم غلطوا لإخلالهم بنقد الشعر ، والكلام على مافيه من الصناعة الشعرية والبحث عن فصاحته وبلاغته ، لأن ذلك فن مفرد لم يضعوا شروحهم له .

وكذلك لم يتكلموا فى العروض والقوافى ودقائق التصريف .

فإن قلت : قد تكلم كثير من شارحى الأشعار فى العروض والقوافى وفى دقائق التصريف أيضاً .

قلت : وقد تكلم كثير من شارحى الأشعار فى نقدها ، وبحثوا عن فصاحتها وبلاغتها ، وما تحتهما من أسرار ذلك .

ثم يقال له (لابن الأثير) :

إن جمهور مفسرى القرآن الكريم اقتصروا على شرح المعانى واللغة والإعراب وأسباب النزول ، وما يتضمنه الكتاب العزيز من الفقه والأصول ونحوها ، ولم يذكروا فى تفاسيرهم نقد ما فيه من البلاغة والفصاحة وأسرارهما .

فإن ركبت من ذلك قياسك وغلطت المفسرين كنت مغلطا لأكابر الصحابة كعلى ابن أبى طالب وعبد الله بن عباس ، وهما اللذان أخذ علم التفسير كله عنهما ، ويكفيك ذلك قبحا وشناعة ، وإن لم تغلط المفسرين فقد انتقض ما قلته عن شرح الأشعار[1] .

* * *

انتهى كلام ابن أبى الحديد .

---

(١) الفلك الدائر ص ٣٩ - ٤٠ .

ومع علمنا بأن فى تراثنا الدينى والأدبى تفسيراً مثل الكشاف للزمخشرى المتوفى سنة ٥٣٨هـ ، وهو تفسير يقوم على إثبات الإعجاز للقرآن ببيان أوجه البلاغة فيه إلا أننا نقرر مطمئين أن الحق كل الحق مع ابن أبى الحديد .

ولو أن ابن الأثير التزم الدقة فى التعبير فقال :

« وقد قصر مفسرو الأشعار فى اقتصارهم على شرح المعنى ...

بدلا من قوله : وقد غلط مفسرو الأشعار ... الخ لكان قد أعفى نفسه وأعفى ابن أبى الحديد وأعفانا من هذه المعمعة .

— ٣ —

جعل ابن الأثير الفصل الثانى من المثل السائر فى آلات علم البيان وأدواته ، وقد صدره بقوله :

اعلم أن صناعة تأليف الكلام من المنظوم والمنثور تفتقر إلى آلات كثيرة ، وقد قيل : ينبغى للكاتب أن يتعلق بكل علم حتى قيل : كل ذى علم يسوغ له أن ينسب نفسه إليه فيقول : فلان النحوى ، وفلان الفقيه ، وفلان المتكلم .

ولا يسوغ له أن ينسب نفسه إلى الكتابة فيقول ، فلان الكاتب ، وذلك لما يفتقر إليه من الخوض فى كل فن[1] .

* * *

وقد علق ابن أبى الحديد على هذا بقوله :

هذا الكلام من أبهات[2] الكتاب وتزويقاتهم ، ولا يعول عليه محصل ، وهذه الفنون التى يذكرها الكتاب ويزعمون أن الكتابة مفتقرة إليها إن أرادوا بها ضرورتها

(١) المثل السائر ص ٤٠ ، والفلك الدائر ص ٤٠ .
(٢) جمع أبهة على وزن سكرة وهى العظمة والكبر .

لها فهذا باطـــل ، لأن سحبان وقســـا[1] وغيرهما من خطبـــاء العرب ما كانت تعرفها .

وكذلك من كان فى أول الإسلام من الخطباء كمعاوية وزياد وغيرهما[2] .

وإن أرادوا أنها متممة ومكملة فهذا حق ، ولكن عدمها لا يقتضى سلب الكتابة ، مع أن كل ما يحتاج إليه الكاتب يحتاج إليه الشاعر وزيادة[3] .

* * *

هذا ما علق به ابن أبى الحديد .

ونحن مع ابن الأثير .

فتثقيف الأديب واجب بلا حدود ، والثقافة من مقومات الشخصية الأدبية ، لاغنى للأديب عنها ، بل لابد له منها ، وكلما زاد تمرسه بها كلما ارتقى فنه .

يشرح العلم ذلك ويبين حكمته وهو يقرر أن الإلهام ليس وحياً يهبط على الشاعر دون تهيؤ أو إعداد ، بل لابد من وجود تربة صالحة ينمو بها فى مرحلة الإفراخ وهى المرحلة التى تتكون فيها الفكرة وصورتها ، وهذه التربة عبارة عن قراءات الشاعر وتأملاته المختزنة فى ذاكرته اللاشعورية ، تلك الذاكرة التى تشبه البئر العميقة ، فحين ينطلق الخيال لا يستمد مادته من الهواء بل يستلهم ما فى الذاكرة من مادة غنية هى حصيلة القراءة المنوعة[4] .

والنقد الحديث يقرر أن من عود نفسه قراءة خير الأدباء ، وألف ذلك وجد فى نفسه على التو شيئاً منهم ، فإذا شاء أن يعبر عما فى نفسه وجد أنه ينطق كما ينطقون[5] .

---

(١) سحبان : هو سحبان وائل خطيب فصيح يضرب به المثل فى البيان والفصاحة خطب أمام معاوية فألجم الشعراء والخطباء لأنهم بهروا بفصاحته (انظر البيان والتبين جـ ١ صفحات ٦ ، ٤٨ ، ٣٤٨)
أما قس: فهو قس بن ساعدة الإيادى خطيب جاهلى من قبيلة إياد، كان يخطب الناس ويعظهم في سوق عكاظ . سمعه النبى ﷺ يقول: أيها الناس : اسمعوا وعوا من عاش مات ومن مات فات وكل ما هو آت آت.
(البيان والتبيين جـ ٢ ص ٣٠٨) .

(٢) معاوية هو معاوية بن أبى سفيان مؤسس الدولة الأموية أما زياد : فهو زياد بن أبيه أحد ولاة معاوية ومن خطباء العرب المعدودين ، ولإعجاب معاوية به ألحقه بنسب أبيه سنة ٤٤هـ .

(٣) الفلك الدائر ص ٤٠ – ٤٢ .

(٤) مشكلة السرقات الأدبية د .محمد مصطفى هدارة ص ٢٥١ .

(٥) مناهج النقد الأدبى بين النظرية والتطبيق تأليف ديفد ديتشيس.ترجمة د. محمد يوسف نجم ص٢٦٨ ..

ولقد كان المازنى يستطعم تثقيف نفسه ويسمى ذلك تناول عصارة الأذهان وخلاصتها النقية المحصة[1] .

وفى مقال له بعنوان « بين القراءة والكتابة » يقول :

مضت شهور لم أكتب لأنى كنت أقرأ ، والقراءة والكتابة عندى نقيضان ، وقد كنت – ومازلت – امرأ يتعذر عليه ، ولا يتأتى له أن يجمع بينهما فى وقت واحد .

ويظهر أن الله جلت قدرته قد خلقنى على طراز عربات الرش :

خزان ضخم يمتلىء ليفرغ ، ويفرغ ليمتلىء ... .. أحس الفراغ فى رأسى فأسرع إلى الكتب ألتهم ما فيها وأحشو بها دماغى ، حتى إذا شعرت بالكظة وضايقنى الامتلاء رفعت يدى عن ألوان هذا الغذاء وقمت عنه متثاقلاً متثائباً مشفقاً من التخمة ، فلا ينجينى إلا أن أفتح الثقوب وأسح .

وهكذا دواليك .

ولكم قلت لنفسى أهذا الذى ركبه الله لك يا مازنى بين كتفيك رأس كرءوس الناس أم معدة أخرى[2] .

* * *

ونعود إلى ابن أبى الحديد فنقول :

إنه لم يكن موفقاً فى تمثله بقس وسحبان ومعاوية وزياد ، لأن هؤلاء خطباء ، ولم يعرض ابن الأثير لثقافة الخطباء ، وإنما عرض لثقافة الكتاب والشعراء .

ومن يقرأ ما كتبه يجده قد أشرك الشعراء مع الكتاب فى أنواع الثقافة واختص الشعراء بالنوع الثامن منها وهو علما العروض والقافية .

فلا محل لاعتراض ابن أبى الحديد عليه بقوله : « مع أن ما يحتاج إليه الكاتب يحتاج إليه الشاعر وزيادة[3] .

---

(١) قبض الريح ص ١٥٦ .

(٢) قبض الريح ص ١١ – ١٢ .

(٣) انظر المثل السائر صفحات ٤٠ – ٤٣ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٣ .

— ٤ —

نحن هنا أمام قضية نقدية هامة هى قضية الاشتراك اللفظى والتجنيس .

فقد منع بعض اللغويين وقوع اللفظ المشترك واحتج بأن ذلك مخل بفائدة وضع اللغة.

ورد عليه ابن الأثير بأن مقصود الواضع ليس هو البيان فقط ، بل البيان والتجنيس .

أما البيان فيحصل بالألفاظ المتباينة .

وأما التجنيس فإنه يحصل بالأسماء المشتركة ، وهى وإن أخلت بفائدة البيان ، إلا أنه إخلال يمكن تداركه بالقرينة الدالة على المراد من اللفظ المشترك ، والإخلال بوضع الألفاظ المشتركة يسقط التجنيس وهو عمدة الفصاحة والبلاغة ، ولا استدراك له بحال ، فكان وضع الألفاظ المشتركة متعينا[1] .

* * *

هذا رأى ابن الأثير .

وقد تعقبه ابن أبى الحديد بنقد رائع كان فيه أستاذا له قال :

لا نسلم أنه بتقدير عدم الألفاظ المشتركة يذهب التجنيس من الكلام ويزول رونقه وبهاؤه كما زعم هذا الرجل .

وبيانه أن التجنيس يحصل بتشابه لفظتين فى الحروف الأصلية ، وإن كانت فى إحداهما زوائد ليست فى الأخرى .

مثاله قول أبى تمام :

متى أنت عن ذهلية الحى ذاهل ؟

وقوله :

تطل الطلول الدمع فى كل موقف .

وقوله :

منازل لم يخف الربيع ربوعها .

---

(١) المثل السائر ص ٥٦ – ٦١ .

فذهلية منسوبة إلى ذهل اسم رجل ، وذاهل فاعل ذهل عن الأمر يذهل ، ويطل الطلول كذلك لأن يطل مضارع أطل دمه أى أهدره ، والطلول جمع طلل وهو ما شخص من آثار الديار وكذلك الربيع وهو العشب ، والربوع جمع ربع وهو المنزل .

فهذه كلها تتضمن التجنيس ، وليست من المشتركات ، لأنها ليست لفظتين متماثلتين دالتين على مسميين مختلفين كلفظة العين .

وأكثر التجنيس فى الشعر والرسائل مثل هذا ، ولا يستعمل فيه التجنيس بالمشترك إلا فى النادر .

وأيضاً فلو كان كل تجنيس فى الذهن بالمشترك فقط لم يكن ذلك من المقصودات الأصلية التى تقتضى وضع المشترك مع ما فيه من تردد فهم السامع وعدم معرفته ؛ فإن محذور ذلك أعظم من تزويق اللفظ بالمشتركات خصوصاً وأنه يمكن إستدراك تزويق اللفظ بغير التجنيس كالمطابقة والمقابلة وغيرهما من أنواع البديع .

* * *

ويشدد ابن أبى الحديد النكير على ابن الأثير بقوله :

والعجب من قول هذا الرجل : إن عدم التجنيس يذهب حسن الكلام وقوله : إن واضع اللغة نظر إلى ما تحتاج إليه الفصاحة والبلاغة ، فوجد من مهمات ذلك التجنيس الذى لا يقوم إلا بالأسماء المشتركة .

وليت شعرى كيف تحتاج البلاغة إلى التجنيس ؟ !

أتراه يعلم ما البلاغة ؟ !

ألم يسمع كلام عبد الحميد بن يحيى وابن المقفع ومن جاء بعدهما من الكتاب ومن كان قبلهما من فصحاء العرب الذين كلامهم محض البلاغة فهل ترى لأحد منهم تجنيساً فى كلامه !

اللهم إلا أن يقع ذلك اتفاقا غير مقصود[1] .

* * *

(١) الفلك الدائر ص ٤٨ - ٥٠ .

وابن أبى الحديد هو المصيب ، لأن محذور الاشتراك أولى بالمراعاة وأحق بالمفاداة من تزويق اللغة بالمشتركات طلباً للتجنيس ، خصوصاً وأن تحقيق التزويق ليس مقصوراً عليه ، بل إنه ميسور ومتدارك بألوان البديع الأخرى وما أكثرها .

وعلى فرض قصره على التجنيس ، فإن التجنيس بالمشترك اللفظى ليس كل التجنيس ولا أكثره ، وإنما هو النادر كما قال ابن أبى الحديد .

* * *

وتتراءى لى من كلام ابن الأثير ومن تعليق ابن أبى الحديد عليه حقيقة نقدية ذات خطر ، هى أن ابن أبى الحديد مع المعنى والأداء الأدبى السليم .

أما ابن الأثير فيركب الصعب ، بل أصعب الصعب من أجل تحقيق لون بديعى لفظى هو التجنيس .

— ٥ —

كانت « أمثال العرب هى الشطر الأول من النوع الثالث فى الفصل الثانى وهو الفصل الذى خصصه ابن الأثير لآلات علم البيان وأدواته .

وقد أبدع الرجل فى كلامه عن الأمثال أيما إبداع قال :

وأما النوع الثالث ، فهو معرفة أمثال العرب وأيامهم .

وقولى هذا لا يقتضى كل الأمثال الواردة عنهم ؛ فإن منها ما لا يحسن استعماله كما أن من ألفاظهم أيضاً ما لا يحسن استعماله .

وكنت جردت من كتاب الأمثال للميدانى أوراقا خفيفة تشتمل على الحسن من الأمثال الذى يدخل فى باب الاستعمال .

ومسبيل المتصدى لهذا الفن أن يسلك ما سلكته .

وليعلم أن الحاجة إليها شديدة ؛ وذلك أن العرب لم تضع الأمثال إلا لأسباب أوجبتها وحوادث اقتضتها ، فصار المثل المضروب لأمر من الأمور عندهم كالعلامة التى يعرف بها الشىء ، وليس فى كلامهم أو جز منها وأشد اختصارا .

ويمضى ابن الأثير فيسوق مثلا ثم يشرحه ويوضحه بذكر مورده أى أصله التاريخى أوالخرافى .

وهو يختم هذا البحث بقوله : « فلما كانت الأمثال كالرموز والإشارات التى يُلَوّح بها على المعانى تلويحاً صارت من أوجز الكلام وأكثره اختصاراً .

ومن أجل هذا قيل فى حد المثل :

إنه القول الوجيز المرسل ليعمل عليه »[1] .

* * *

ومع أن هذا التعريف ليس له ، لأنه صدره بالفعل المبنى للمجهول (قيل) إلا أن ابن أبى الحديد قد شمر عن ساعد المؤاخذة فى غضب شديد قال : هذا باطل بقوله تعالى : ﴿أقيموا الصلاة﴾ ؛ فإنه قول وجيز أرسل ليعمل عليه وليس بمثل .

وأيضاً فإن أراد بقوله (ليعمل عليه) أى ليعمل بموجب ما فيه من الاقتضاء والطلب ، فهذا باطل بأكثر الأمثال نحو قولهم :

« هو أفعل من كذا » .

وإن أراد بقوله (ليعمل عليه) أى يستعمل فى الموضع اللائق ، فكل بيت شعر من أشعار الجاهلية والمحدثين قول وجيز مرسل يستعمل فى موضع يليق به ، وذلك يقتضى أن يكون الشعر كله أمثالا ولم يقل بذلك قائل .

والصحيح أن يقال : المثل يطلق على نوعين :

أحدهما : ما قصد به المبالغة بلفظة أفعل كقولهم « أشغل من ذات النحيين »[2] .

والثانى : كل كلام وجيز منثور أو منظوم قيل فى واقعة مخصوصة تضمن معنى وحكمة ، وقد تهيأ بتضمنه ذلك لأن يستشهد به فى نظائر تلك الواقعة[3] .

* * *

(١) المثل السائر جـ ١ ص ٦١ – ٦٣ .

(٢) النحى – وعاء اللبن ، وذات النحيين امرأة من بنى تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن فى الجاهلية وجاءها خوات بن جبير الأنصارى يبتاع سمنا ، ولما لم ير عندها أحداً حلب نحيا ونظر إليه ثم قال : أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ، فلما حلب آخر قال : أريد غير هذا فأمسكيه ، فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد منها وهرب .

(٣) الفلك الدائر ص ٥٣ .

هذا ما علق به ابن أبى الحديد على السطر الأخير من كلام ابن الأثير .

ومن الواضح الملموس أن ابن أبى الحديد يستعرض عضلاته دون داع .

فابن الأثير قد وفى الموضوع حقه من البحث الممتع والدراسة الجادة وكان جديراً بابن أبى الحديد أن يعجب به ، وأن يعطيه ما يجب له من الثناء والتقدير .

لكنها طبيعة المعارضة ، بل شهوة المماحكة ، وتمحل التقصير ، أو لكنها العصبية الإقليميه ، والغيرة الفجة من معاصر شهير .

— ٦ —

أورد ابن الأثير قول المتنبى فى كافور :

فما لك تعنى بالأسنة والقنا وجدك طعان بغير سنان

وعلق عليه بقوله : إن هذا بالذم أشبه منه بالمدح ، لأنه يقول :

لم تبلغ ما بلغته بسعيك واهتمامك بل بجد وسعادة ، وهذا لا فضل فيه لأن السعادة تنال الخامل والجاهل ومن لا يستحقها ، وأكثر ما كان المتنبى يستعمل هذا القسم فى قصائده « الكافوريات » .

وحكى أبو الفتح ابن جنى قال : قرأت على أبى الطيب ديوانه إلى أن وصلت إلى قصيدته التى أولها :

أغالب فيك الشوق والشوق أغلب وأعجب من ذا الهجر والوصل أعجب

فأتيت منها على هذا البيت وهو :

وما طربى لما رأيتك بدعة لقد كنت أرجو أن أراك فأطرب

فقلت له : يا أبا الطيب لم تزد على أن جعلته أبازنة[1] .

فضحك لقولى .

---

(١) أبوزنة : كنية القرد .

وهذا القسم من الكلام يسمى الموجه أى له وجهان ، وهو مما يدل على براعة الشاعر ، وحسن تأتيه[1] .

* * *

هذا ما قرره ابن الأثير ، ولم يسكت عنه ابن أبى الحديد ، بل تعقبه بكلام مفيد ، قال :

إن الناس واقع لهم واقع ظريف مع المتنبى فى هذا الباب .

وكان أصله الشيخ أبو الفتح عثمان بن جنى رحمه الله ، وزعم من جاء بعده أن المتنبى كان يقصد ذلك ويتعمده .

ومنهم من زعم أن كافوراً كان يتفطن لذلك ويغضى عنه .

* * *

ولم يجر ابن أبى الحديد فى هذا المضمار ، وإنما تلقاه بالإنكار فقال :

وما كان ذلك قط ، ولا وقع شيء منه ، ولا قصد أبو الطيب نحو ذلك أصلا ، فأما هذا البيت وغيره ، فلقد قال فى سيف الدولة مثله بل أمثاله ، ومن ذلك قوله :

ولقد رمت بالسعادة بعضا ... من نفوس العدا فأدركت كلا

وقوله :

إذا سعت الأعداء فى كيد مجده ... سعى جده فى كيدهم سعى محنق

وقد قال فى وداع عضد الدولة أبى شجاع وهو أعظم ملكا من سيف الدولة ، وأشد بأسا ، وأكثر انتقادا للشعر :

وأيا شئت يا طرقى فكونى ... أذاةً أو نجاةً أو هلاكا

يشرد يُمن فنًّا خسر عنى ... قنا الأعداء والطعن الدراكا

ولكن سيف الدولة لما اشتهر إخلاص أبى الطيب فى ولائه عدل الناس عن هذا الشعر الذى يتضمن ذكر الجد والحظ فلم يذكروه ولم يجعلوه موجها متوسطا بين المدح والذم ،

---

(١) المثل السائر ص ٧٨ - ٧٩ .

وقالوا ذلك فى كافور لما حدث تغيره مع أبى الطيب وانحراف كل واحد منهما عن صاحبه ومجاهرة أبى الطيب له بعد مفارقته بالهجاء .

ولو تأملت الأشعار كلها وأردت أن تستنبط منها ما يمكن أن يكون هجاء لقدرت .

هذا السيد الحميرى من الشيعة العلوية ، لا يختلف فى ذلك اثنان ، وقد روى الجاحظ أن بعض الشيعة أنشد أبا مخلد قول السيد :

أقسم باللّه وآلائه ... المرء عما قال مسئول

إن على بن أبى طالب ... على الهدى والبر مجبول

ذاك الذى سلم فى ليلة ... عليه ميكال وجبريل

ميكال فى الألف وجبريل فى ... ألف ويتلوهم اسرافيل

فى يوم بدر بدداً كلهم ... كأنهم طير أبابيل

فقال أبو مخلد للشيعى :

إن الشاعر لم يمدح صاحبك ، وإنما هجاه فى موضعين :

أحدهما : أنه زعم أن عليا مجبول على البر والهدى ، ومن جبل على أمر لم يمدح عليه لأنه لم يكتسبه بسعيه .

والثانى : أنه زعم أنه قد أيد فى حروبه بالملائكة ، ولا فضيلة له إذن فى الظفر لأن أبا حية النميرى[1] لو أيده هؤلاء لقهر الأعداء وغلبهم .

---

(١) اسمه الهيثم بن ربيع شاعر مجيد من مخضرمى الدولتين : الأموية والعباسية . كان أهوج جبانا يخيلا وله فى الكذب أخبار شتى منها : أن كلبا دخل ليلة إلى بيته فظنه لصا وانتضى سيفه الذى كان يسميه لعاب المنية ووقف فى وسط داره وهو يرغى ويزبد بقوله :

أيها المغتربنا والمجترىء علينا بئس واللّه ما اخترت لنفسك : خير قليل وسيف صقيل لعاب المنية الذى سمعت به مشهورة ضربته لا تخاف نبوته . اخرج بالعفو عنك قبل أن أدخل بالعقوبة عليك . أى واللّه إن أدع قيسا اليك لا تقم لها .

وما قيس ؟

تملأ واللّه الفضاء خيلا ورجلا .

فبينا هو كذلك إذا الكلب قد خرج .

فقال : الحمد للّه الذى مسخك كلبا وكفانا حربا (الأغانى جـ ١٥ ص ٦١ والفلك الدائر ص ٦٤) .

ويستطرد ابن أبى الحديد مبينا أن ذلك قانون عام ، وأنه قانون قاصد راشد قال :

واعلم أن الشعراء مازالت على قديم الدهر وحديثه يمدحون الرئيس بعلو جده ، ومساعدة الأقدار له ومطاوعة الأفلاك والكواكب والدهر لإرادته .

وأقوالهم فى هذا أكثر من أن تورد وتحكى ، وإن كان الأصل فى إكثارهم من ذلك أن يثبتوا لأعداء الممدوح وخصومه أنه منصور من السماء وأنه محاط بالعناية الإلهية ، فيوقعوا الرعب منه فى الصدور ، والخوف فى القلوب إلى أن ينخذل من يناوئه من غير حرب ولا كيد .

وقد روى أن ملك الصين عرض جيشه على الإسكندر فاستعظمه ورأى ما هاله . فقال الملك : قد كنت قادرا على أن أصادمك بهذا الجيش . لكنى رأيت الأفلاك ناصرة لك فرأيت ألا أحارب من تنصره الأفلاك ثم أعطاه الطاعة[1] .

* * *

وابن أبى الحديد بهذا الذى قاله قد صحح مفهوما خاطئا لدى القراء الذين غالوا فى توجيه الكافوريات ، ووقفوا بالمتنبى من أجلها على الأعراف بين المدح والهجاء .

وغالوا أكثر فقالوا : إن ذلك كان مقصودا للمتنبى ، ومفهوما بل ومهضوما من كافور .

ولم أتبين ، وما أظن أنى سأتبين مدى التطابق بين هذا الكلام السخيف للنقاد ، وذلك الشعر الظريف لأبى الطيب .

— ٧ —

ساق ابن الأثير قول أبى كبير الهذلى .

عجبت لسعى الدهر بينى وبينها فلما انقضى ما بيننا سكن الدهر

مساق ما يحتمل من الكلام معنين .

والمعنيان المحتملان للبيت عنده هما :

١ — أنه أراد بسعى الدهر سرعة تقضى الأوقات مدة الوصال ، فلما انقضى الوصل عاد الدهر إلى حالته فى السكون والبطء .

---

(١) الفلك الدائر ص ٦٠ — ٦٥ .

٢ – أنه أراد بسعى الدهر سعى أهل الدهر بالنمائم والوشايات فلما انقضى ما كان بينهما من الوصل سكنوا وتركوا السعاية .

وهذا من باب وضع المضاف إليه مكان المضاف ، كقوله تعالى : « واسأل القرية أى أهل القرية »[1] .

* * *

هذا رأى ابن الأثير .

أما ابن أبى الحديد فيرى أن التفسير الثانى هو الصحيح ، وأن التفسير الأول غير صحيح ؛ فاللفظ لا يحتمله ، وفى البيت ما يمنع منه .

بيان ذلك أنه قال « بينى وبينها » ، وهذه اللفظة تمنع من أن يريد سرعة تقضى الزمان أيام وصالنا ؛ فإنها قرينة تحمل لفظة السعى على السعاية والنميمة بالشر لا على السعى بمعنى الحركة والسير .

ألا تراهم يقولون : سعى فلان بين فلان وفلان بالشر أى ضرب بينهم وحمل بعضهم على بعض ، ولا يقولون : سعى بينهم من السعى بمعنى الحركة والسير ، إلا أن يراد أنه كان يتحرك ويسير بين قوم مفترقين فى أماكن شتى ، وليس هذا مقصود البيت .

ولو أراد السعى بمعنى سرعة مرور الزمان لقال : عجبت لسعى الدهر أيام وصلنا أو ما يشبه ذلك .

وينهى ابن أبى الحديد كلامه بهذه الجملة التى لا تخلو من تعريض وهى :

« وبالجملة فساد المحمل الأول ظاهر عند من له أدنى نقد للمعانى الشعرية »[2] .

ومن الإنصاف له الاعتراف بأنه كان أنشط من ابن الأثير فى الالتفاف حول معنى البيت .

فالتفسير الثانى أكثر معقولية وفنية ، وكنا ننتظر من ابن الأثير – وهو الأديب الناقد – ان يقتصر عليه ، لكن يُحسب له أنه ألمح بالمعنى الأول إلى ما نحس به ونتوهمه من أن

---

(١) المثل السائر ص ٨٤ – ٨٥ .

(٢) الفلك ص ٧٠ – ٧١ .

أوقات السعادة تمضى بنا أسرع من أوقات التعاسة مع أن حركة الزمن – فى الحالتين – واحدة ومنضبطة .

– ٨ –

جعل ابن الأثير الفصل الرابع فى الترجيح بين المعانى ، وصدره بقوله :

وهذا الفصل هو ميزان الخواطر الذى يوزن به نقد درهمها ودينارها بل المحك الذى يعلم منه مقدار عيارها ، ولايزن به إلا ذو فكرة متقدة ولمحة منتقدة .

والفرق بين هذا الترجيح والترجيح الفقهى أن هناك يرجح بين دليل الخصمين فى حكم شرعى ، وهاهنا يرجح بين جانبى فصاحة وبلاغة فى ألفاظ ومعان خطابية .

وبيان ذلك أن صاحب الترجيح الفقهى يرجح بين خبر التواتر مثلا وبين خبر الآحاد ، أو بين المسند والمرسل أو ما جرى هذا المجرى[1] .

وهذا لا يعرض إليه صاحب علم البيان لأنه ليس من شأنه ، ولكن الذى هو من شأنه أن يرجح بين حقيقة مجاز ، أو بين حقيقتين أو بين مجازين ، ويكون ناظرا فى ذلك كله إلى الصناعة الخطابية ، ولربما اتفق هو وصاحب الترجيح الفقهى فى بعض المواضع كالترجيح بين عام وخاص أو ما شابه ذلك[2] .

* * *

ومن عجب أن هذا الكلام المقنع الممتع قد أثار ابن أبى الحديد فعلق عليه بقوله : إنه قد أطال فى هذا الفصل وأسهب بما لا ثمرة له إلا تسويد الكاغد ، وتضييع الزمان ؛ فإن كل أحد يعلم أن الباب المعقود فى هذا العلم للترجيحات ، لا يكون متضمنا ترجيحات الفقهاء ، ولا ترجيحات النحاة ، ولا ترجيحات الأصوليين ، فأى حاجة إلى أن يقص هذا القصص ، ويطيل هذه الإطالة ؟[3] .

---

(١) خبر الواحد » : ما رواه الواحد .

أما المتواتر : فهو ما وراه جمع يؤمن تواطؤه على الكذب واستمر هذا فى إسناده .

المسند : هو الذى ذكر جميع رواته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرسل : هو الذى سقط منه الصحابى الذى رواه عن الرسول عليه السلام .

(٢) المثل السائر ص ٨٦ – ٨٧ ، والفلك ص ٧١ .

(٣) الفلك ص ٧٢ .

هذا موقف .

* * *

وموقف آخر متمم له .

قال ابن الأثير : والترجيح إنما يقع بين معنيين يدل عليهما لفظ واحد ، ولا يخلو الترجيح بينهما من ثلاثة أقسام .

إما أن يكون اللفظ حقيقه فى أحدهما ، مجازاً فى الآخر .

أو حقيقة فيهما جميعا .

أو مجازا فيهما جميعا .

وليس لنا قسم رابع .

والترجيح بين الحقيقتين أو بين المجازين يحتاج إلى نظر .

وأما الترجيح بين الحقيقة والمجاز ، فإنه يعلم ببديهة النظر لمكان الاختلاف بينهما ، والشيئان المختلفان يظهر الفرق بينهما بخلاف ما يظهر بين الشيئين المشبهين[1] .

* * *

مضى ابن الأثير .

وهذا هو ابن أبى الحديد فى إثره :

أقول : الذى يعلم بالبديهة هو الفرق بين الحقيقة والمجاز لا الترجيح ، لأنا إذا علمنا فى لفظ مستعمل فى شعر أو خطابة أنه متردد بين مسميين وهو موضوع لأحدهما وضعا أولا (حقيقة) ، ومنقول إلى الآخر ثانيا (مجاز) ، فقد علمنا الفرق .

وأما ترجيح أحد المحملين على الآخر فإنه لا يعلم الترجيح بين محملين فى لفظ واحد ، وأحدهما حقيقة والآخر مجاز إلا بالنظر .

والدليل على ذلك قوله تعالى : « حتى إذا ما جاءوها شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم بما كانوا يعملون » .

---

(١) المثل السائر ص ٨٧ والفلك الدائر ص ٧٢ .

فإن لفظة الجلود هاهنا مترددة بين الجلود الحقيقية ، وبين الفروج على سبيل المجاز ، ويحتاج ترجيح أحد المحملين على الآخر إلى نظر دقيق[1] .

* * *

هذان موقفان نقديان .

وتعليقنا عليهما أن ابن أبى الحديد غير محق فى الموقف الأول ؛ ومحق فى الموقف الثانى .

وإنما كان غير محق فى الموقف الأول لأن ابن الأثير يقرر فيه فرقا دقيقا بين مجالين مختلفين من مجالات النشاط الإنسانى .

أحدهما نشاط عقلى خالص أو يغلب عليه ذلك .

والآخر نشاط وجدانى خالص أو يغلب عليه ذلك .

والتقعيد للممارسة الإنسانية فى أحد المجالين يختلف عن التقعيد لها فى المجال الآخر .

التقعيد الأول علمى (فقه أو نحو أو أصول أو منطق) .

والتقعيد الثانى فنى (أدب أو رسم أو نحت أو موسيقى) .

والفرق بين التقعيدين هو الفرق بين القاعدتين العلمية والفنية .

والأولى ملزمة ؛ لأنها – فى الأدب مثلا – لصحة التركيب وسلامته من الخطأ .

أما الثانية فغير ملزمة ، لأنها لتوفير الجمال والإعجاب به .

* * *

إلى شىء من هذا أو قريب منه قصد ابن الأثير فى موقفه الأول فلمح به وأشار إليه .

ولم يدرك ابن أبى الحديد شأوه أو لم يفهم غرضه فلامه .

* * *

(١) الفلك ص ٧٢ – ٧٣ .

حتى إذ كان الموقف الثانى ، وجدنا أن ابن أبى الحديد محق فى نقده ؛ فالبديهة اللماحة تدرك الفرق بين الحقيقة والمجاز فى غمضة عين ، لكنها تحتاج فى المفاضلة بينهما إلى إعمال العقل مدة تجعل الأمر فكرا لا بديهة .

والفرق بين الفكر والبديهة هو الفرق بين الأناة والعجلة .

وإدراك التفاضل بين الحقيقة والمجاز يتوقف – فوق قدح زناد العقل – على الظروف المحيطة بالموقف الكلامى ، من ذكاء أو غباء ، ومن حزن أو فرح ، ومن إحاطة باللغة المستخدمة أو عدم إحاطة ، ومن خلو الذهن من مضمون الكلام أو عدم خلوه ، ومن مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الخارجية أو عدم مطابقتها لها ... .. الخ .

* * *

وإذا كانت اللغة – أية لغة – متضمنة للمجاز مثلما هى متضمنة للحقيقة فإننا نحتاط أو يجب أن نحتاط بأن نجعل لخروج الكلمة عن معناها الأصلى حكمة ، وإلا كان هذا الخروج عملا طائشا ضائع القصد .

فكل خطوة بعد الحقيقة محسوبة على من يخطوها ، ولابد أن تحقق فائدة ، وإلا كانت عبثا وعبثا ، وفضلتها الحقيقة .

نقل ابن الأثير عن ابن جنى قوله : لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا لمعان ثلاثة هى الاتساع والتشبيه والتوكيد .

فإن عدمت هذه الثلاثة كانت الحقيقة ألبتة[1] .

– ٩ –

نوه ابن الأثير بالتصريع لما فيه من دلالة على سعة القدرة فى أفانين الكلام ، وجعله سبع مراتب ، رتبها ترتيبا تنازليا هكذا :

١ – أن يستقل كل واحد من المصراعين بنفسه استقلالا تاما .

وهو التصريع الكامل كقول امرىء القيس :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل وإن كنت قد أزمعت هجرى فأجملى

(١) المثل السائر جـ ٢ ص ٨٥ .

٢ – أن يكون المصراع الأول مستقلا بنفسه ، والثانى غير مستقل بنفسه بل يكون مرتبطا بالأول كقول امرىء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

٣ – أن يمكن وضع كل واحد من المصراعين موضع الآخر .

وهو التصريع الموجه كقول ابن الحجاج :

من شروط الصبوح فى المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان[1]

٤ – أن يكون المصراع الأول غير مستقل بنفسه ، ولا يفهم معناه إلا بالثانى .

ويسمى التصريع الناقص ، وهو ليس بمرض ولا حسن ، مثل :

مغانى الشعب طيبا فى المغانى بمنزلة الربيع من الزمان

٥ – أن يكون التصريع بلفظة واحدة وسطا وقافية

إما حقيقة كقول عبيد بن الأبرص :

فكل ذى غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب

وإما مجازاً كقول أبى تمام :

فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فأصبح للهندية البيض مرتعا

ويسمى التصريع المكرر .

٦ – أن يذكر المصراع الأول ويكون معلقا على صفة يأتى ذكرها فى أول المصراع الثانى ، ويسمى التصريع المعلق .

فمما ورد منه قول امرىء القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا أنجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فإن المصراع الأول معلق على قوله (بصبح) .

---

(١) يرى الصفدى أن هذه المرتبة أولى أن تكون الأولى لأنها أعز منها ، وفيها دلالة على تمكن الناظم وجودة طبعه ، وانظر نصرة الثائر ص ٣٤١ .

وهذا معيب جدا ، وعليه ورد قول المتنبى :

قد علم البين منا البين أجفانا تدمى وألف فى ذا القلب أحزانا

فإن المصرع الأول معلق على قوله (تدمى) .

٧ – أن يكون التصريع فى البيت مخالفا لقافيته ، ويسمى التصريع المشطور وهو أنزل درجات التصريع وأقبحها .

فمن ذلك قول أبى نواس « :

أقلنى قد ندمت على الذنوب وبالإقرار عدت عن الجحود

صرع بحرف الباء فى وسط البيت ، ثم قفاه بحرف الدال ، وهو لا يستعمل إلا قليلا نادرا[1] .

هذا ما قرره ابن الأثير .

* * *

وقد تعقبه ابن أبى الحديد بنقد واستدراك .

أما النقد : فهو أن النوع السادس عند التحقيق هو النوع الثانى . بيان ذلك أن المصراع الأول من النوع السادس مستقل بنفسه غير محتاج إلى الذى يليه أصلا ؛ لأنه لو وقف على قوله :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل

لكان مفيدًا ، لأنه سأل الليل أن ينجلى وينكشف ، وهذا كلام تام مستقل بنفسه كقوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

بل أتم استقلالا منه ، لأنه إذا ذكر الحبيب والمنزل ، ولم ينعتهما كان الكلام يخرج عن الإفادة .

وقوله لليل : (ألا انجل) معناه واضح ، كأنه قال :

ما أطولك ياليل فانكشف .

---

(١) المثل السائر جـ ١ ص ٣٣٨ – ٣٤٢ والفلك الدائر ص ١٨١ – ١٨٣ .

وبيت المتنبى مثل هذا ، بل أتم استقلالا ؛ لأن قوله :

قد علم البين منا البين أجفانا

كلام حسن مفيد عند من يفهم معناه .

ومعنى هذا المصراع أن البين قد علم أجفاننا البين ، أى فراق الأحباب قد علم أجفاننا أن يفارق بعضها بعضاً .

وهذا معنى لطيف وكلام حسن مستقل بنفسه لا حاجه له إلى المصراع الثانى ، ولا هو معلق عليه أصلا .

وليس قوله (تدمى) موجباً تعلق المصراع الأول به ، وتوقفه عليه ، لأن موضعه النصب من حيث كان صفة لقوله (أجفانا) كما أن (بسقط اللوى) صفة لقوله (منزل) .

* * *

هذا عن النقد .

اما الاستدراك : فبيانه أن ابن الأثير قد أخل فى أقسام التصريع بقسمين آخرين : أحدهما أن يكون معنى المصراع الأول مباينا لمعنى المصراع الثانى بالكلية كقول المتنبى :

جللا كما بى فليك التبريح أغذاء ذا الرشأ الأغن الشيح[1]

فإنه لا مناسبة بين صدر البيت وعجزه

وهذا غير القسم الأول ؛ لأن قول امرىء القيس :

وإن كنت قد أزمعت هجرى فأجملى .

له ارتباط معنوى فى الجملة بقوله :

أفاطم مهلا ... .

---

(١) الجلل : الأمر العظيم .
التبريح : الجهد والشدة .
والرشأ : ولد الظبية .
والشيح : نبات طيب الرائحة .

وتقدير الكلام : إن كان صدك دلالا فأمهلى منه ، وإن كنت قد أزمعت الهجر والقطعية بالكلية فأجملى من ذلك .

والقسم الثانى : التصريع فى العروض بحركة تخالف الضرب نحو أن يكون أحدهما بالرفع ، والآخر بالجر كقول أبى نواس :

اختصم الناس والجمال فيك فصارا إلى جدال

وهذا يخالف القسم السابع ، لأن ذاك اختلاف الحرفين ، وهذا اختلاف الحركتين[1] .

* * *

انتهت هذه الملحمة الهادئة .

وتعليقنا عليها أنها مسائل اجتهادية ، وقد ذكر ابن الأثير أن تقسيم التصريع إلى سبع مراتب شىء لم يذكره على هذا الوجه أحد غيره[2] .

فلا تقصير إذن ؛ لأنه لم يسبق بشىء يقاس عليه تقسيمه ليعرف هل قصر أم لا .

كل ما هنالك تداخل القسم السادس فى القسم الثانى ، واستدراك بقسمين يحسبان لابن أبى الحديد .

وتبقى لابن الأثير سبعته المباركة .

— ١٠ —

جاءت الفقرة ٥٨ ص ١٨٩ من الفلك الدائر هكذا :

قال المصنف : ومن أقسام التجنيس أن يقع الاختلاف فى الوزن والتركيب بحرف واحد كقول محمد بن وهيب :

قسمت صروف الدهر بأساً ونائلا فما لك موتور وسيفك واتر

---

(١) الفلك الدائر ص ١٨٤ — ١٨٥ .

(٢) المثل السائر ص ٣٣٨ .

أقول : إن إدخال هذا البيت فى التجنيس من ظريف الأشياء ، فإن المعنى فى الكلمتين واحد ، وإنما يختلف الفاعل وصيغة المفعول كالمضروب ، ولو كان هذا تجنيساً لوجب أن يكون قول القائل :

« ضربت زيداً بالعصا ضربا فلق المضروب بالضارب »

قد تضمن التجنيس فى أربعة مواضع : الفعل والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول .

وهذا مما لم يذهب إليه ذاهب .

* * *

ودلالة هذه الفقرة فى غير حاجة إلى توضيح .

فهى تثبت ان ابن الأثير قال بالتجنيس فى البيت المذكور .

وقد شنع عليه بذلك ابن أبى الحديد .

* * *

وبالرجوع إلى المثل السائر وجدت البيت وارداً ضمن أمثلة للقسم الثالث من الأقسام الستة المشبهة بالتجنيس[1] .

وإذن فلم يقل ابن الأثير : « ومن أقسام التجنيس » كما زعم ابن أبى الحديد بل قال : « القسم الثالث من المشبه بالتجنيس » .

ماذا ؟

هل ابن أبى الحديد غير أمين فى النقل عن ابن الأثير ! أم قد خانه التعبير ؟

أما أنا فمع الاحتمال الثانى ، لأن الأمثلة توحى به .

وابن الأثير لا يتحرز فى بعضها من أن يسميه التجنيس ، كما فى هذا المثال قال : ودخل ثعلب صاحب كتاب الفصيح على أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ، ومجلسه غاص ، فجلس إلى جانبه ثم أقبل عليه وقال :

أخاف أن أكون ضيقت عليك ، على أنه لا يضيق مجلس بمتحابين ، ولا تسع الدنيا بأسرها متباغضين .

---

(١) المثل السائر ص ٣٥١ – ٣٥٥ جـ ١ .

فقال له أحمد : الصديق لا يحاسب ، والعدو لا يحتسب له .

يقول ابن الأثير على سبيل التعليق :

وهذا كلام حسن من كلا الرجلين ، والتجنيس فى كلام أحمد رحمه الله فى قوله « يحاسب » و « يحتسب له »[1]

— ١١ —

النقد نقدان : نقد تفسيرى ونقد حكمى .

وهذه الفقرة نموذج لنقد النقد بمعناه التفسيرى .

جاء فى المثل السائر تحت حد الإيجاز : هو دلالة اللفظ على المعنى من غير أن يزيد عليه ، والتطويل ضد ذلك كقول العجير السلولى[2] .

طلوع الثنايا بالمطايا وسابق إلى غاية من يبتدرها يقدم

فصدر هذا البيت فيه تطويل لا حاجة إليه ، وعجزه من محاسن الكلام المتواصفة .

وموضع التطويل من صدره أنه قال :

« طلوع الثنايا بالمطايا »

فإن لفظة « المطايا » فضلة لا حاجة إليها .

وبيان ذلك أنه لا يخلو الأمر فيها من وجهين :

إما أن يريد أنه سابق الهمة إلى معالى الأمور كما قال الحجاج على المنبر عند وصوله العراق :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا .

أى أنا الرجل المشهور السابق إلى معالى الأمور .

---

(١) المثل السائر ص ٣٥١ – ٣٥٢ جـ ١ .

(٢) هو ابن عبد الله بن عبيدة يصل نسبه إلى سلول بن مرة . شاعر أموى مقل جعله ابن سلام فى الطبقة الخامسة من شعراء الإسلام .

فإن أراد العجير بقوله « طلوع الثنايا » ما أشرت إليه ، فذكر (المطايا) يفسد ذلك المعنى ، لأن معالى الأمور لا يرقى إليها بالمطايا .

وإن أراد الوجه الآخر وهو أنه كثير الأسفار ، فاختصاصه (الثنايا) بالذكر دون الأرض من المفاوز وغيرها لا فائدة فيه .

وعلى كلا الوجهين ، فإن ذكر المطايا فضلة لا حاجة إليه ، وهو تطويل باردغث[1] .

* * *

هذا تقرير ابن الأثير .

وقد علق عليه ابن أبى الحديد بقوله :

إن هذا الكلام مدخول من ثلاثة أوجه :

الأول : أنه لو أراد ما أراده الحجاج من سمو همته إلى معالى الأمور وإحاطة علمه بالخفايا .

لم يكن قوله (بالمطايا) زيادة لا معنى لها ، لأنه كنى بها عن مساعيه وآثاره ، ومقاماته التى تقدم بها فى معالى الأمور واكتسبها ، وسماها مطايا ؛ لأنها هى أوصلته إلى المعالى كما يصل الإنسان بالمطية إلى مقصده . ولهذه العلة استعاروا هذه اللفظة فقالوا : الليل والنهار مطيتان تقربان البعيد .

وسمى أبو الطيب نعله ناقة فقال :

لاناقتى تقبل الرديف ولا بالسوط يوم الرهان أجهدها

فمراد الشاعر إذن أننى نلت معالى الأمور بالسعى والآثار والتوصل لا بالميراث ، ولا الاقتصار على شرف الأنساب .

والوجه الثانى : لو أراد الإبانة عن كثرة الأسفار لكان لقوله (الثنايا) مزية ظاهرة على غيرها من الأرض ؛ لأن الثنايا والعقاب والروابى أشق الأرض سيراً . قال الشاعر :

وثنية قذف يحاربها القطا ويضل فيها حين يغدو الأحقب[2]

---

(١) المثل السائر جـ ٢ ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٢) الأحقب = الحمار الوحشى الذى فى بطنه بياض .

وقال :

ومزنأة لا تستطاع قطعتها بهيق كتابوت النصارى شمردل[1]

وأشعارهم فى هذا الباب كثيرة جداً .

الوجه الثالث : أنه ادعى أن لفظة (المطايا) هى الفضلة الزائدة ، ثم برهن على ذلك بأن قسم المعنى إلى قسمين ، ثم بين أن أحد القسمين إن كان هو المراد ، فالمطايا فضلة زائدة وهو المطلوب .

ثم قال : وإن كان القسم الثانى هو المراد فـ (الثنايا) فضلة زائدة .

فإذن استدلاله لاينتج المطلوب ؛ لأنه كان ينتج المطلوب لو ثبتت زيادة قوله (بالمطايا) على كلا القسمين .

فأما إذا كان أحد القمسين لايقتضى زيادتها بل زيادة غيرها فقد بطل قوله ودعواه أن ذكر (المطايا) فضلة لا حاجة إليها على الوجهين[2] .

* * *

انتهى كلام ابن أبى الحديد ، وإذا كان لى أن أعقب ، فإننى أرى أنه قد خرج بالبيت عن دائرة الاستشهاد به ثم اعترض عليه وهذا خطأ جسيم ، فمن الكلمات والأبيات ، بل من القصائد المطولات ما يختلف حكمنا عليه باختلاف نظرتنا إليه .

وبناء على ذلك نقول :

إذا كان الإطناب تطويلا بالنسبة للمساواة .

وإذا كانت المساواة تطويلا بالنسبة للإيجاز .

فإن الإطناب تطويل مؤكد بالنسبة للإيجاز .

وهذا ما قاله ابن الأثير لكن بعبارة غير رياضية .

---

(١) المزناة : مكان الصعود فى الجبل . الهيق = ذكر النعام شبه به الجمل . الشمردل : القوى السريع الحسن الخلق الفتى من الإبل وغيرها .

(٢) الفلك الدائر ص ٢٧٣ – ٢٧٥ .

هذه القضية من نقد النقد مرتين :

مرة لأن ابن الأثير تعقب فيها أبا إسحق الصابى ونقده .

ومرة لأن ابن أبى الحديد لم يرض عن ابن الأثير فى هذا النقد فنقده .

هى إذن من نقد النقد فى الصميم ، وليس هذا الذى أقوله عنها تمهيداً لها ولنبدأها من أولها فنقول :

فى ختام المثل السائر طالعنا هذا الكلام لابن الأثير :

وإذ فرغت من تصنيف هذا الكتاب ، وحررت القول فى تفصيل أقسام الفصاحة والبلاغة ، والكشف عن دقائقهما وحقائقهما ، فينبغى أن أختمه بذكر فضيلتهما فأقول :

اعلم أن هذا الفن هو أشرف الفضائل وأعلاها درجة ، ولولا ذلك لما فخر به رسول الله فى عدة مواقف فقال تارة : « أنا أفصح من نطق بالضاد » ، وقال تارة « ... أوتيت جوامع الكلم » . وما سمع أن رسول الله ﷺ افتخر بشىء من العلوم سوى علم الفصاحة والبلاغة .

وأيضاً فلو لم تكن هذه الفضيلة من أعلى الفضائل درجة لما اتصل الإعجاز بها دون غيرها ، فإن كتاب الله تعالى نزل عليها ولم ينزل بمعجز من مسائل الحساب ولا من مسائل الطب ولا غير ذلك من العلوم .

* * *

وينتقل ابن الأثير فى خاتمة كتابه إلى نقطة شائكة حين يقول :

والمنثور أشرف من المنظوم لأسباب من جملتها .

١ — أن الإعجاز لم يتصل بالمنظوم وإنما اتصل بالمنثور .

٢ — أن أسباب النظم أكثر .

ولهذا نجد المجيدين من الشعراء أكثر من المجيدين من الكتاب ، بل لا نسبة لهؤلاء إلى هؤلاء ، ولو شئت أن تحصى أرباب الكتابة من أول الدولة الإسلامية إلى الآن (عصر ابن الأثير ٥٥٨ — ٦٢٧هـ) لما وجدت منهم ممن يستحق اسم الكاتب عشرة .

وإذا أحصيت الشعراء فى تلك المدة وجدتهم عدداً كثيراً حتى لقد كان يجتمع منهم فى العصر الواحد جماعة كثيرة كل منهم شاعر مفلق ، وهذا لا نجده فى الكتاب ، بل ربما ندر الفرد الواحد فى الزمن الطويل .

* * *

ونصل من هذه الخاتمة إلى موقف المواجهة بين الصابى وابن الأثير .

واقرأ معى ما يأتى :

ووقفت على كلام لأبى إسحق الصابى فى الفرق بين الكتابة والشعر هو :

إن طريق الإحسان فى منثور الكلام يخالف طريق الإحسان فى منظومه لأن الترسل هو ما وضح معناه وأعطاك سماعه فى أول وهلة ما تضمنته ألفاظه ، وأفخر الشعر ما غمض فلم يعطك غرضه إلا بعد مماطلة منه .

ويمضى الصابى قائلا : ولسائل أن يسأل فيقول :

من أى جهة صار الأحسن فى معنى الشعر الغموض ، وفى معانى الترسل الوضوح ؟

والجواب أن الشعر بنى على حدود مقررة ، وأوزان مقدرة ، وفصلت أبياته ، فكان كل بيت منها قائماً بذاته وغير محتاج إلى غيره إلا ما جاء على وجه التضمين وهو عيب .

فلما كان النفس لايمتد فى البيت الواحد بأكثر من مقدار عروضه وضربه ، وكلاهما قليل ، احتيج إلى أن يكون الفضل فى المعنى فاعتمد أن يلطف ويدق .

والترسل مبنى على مخالفة هذه الطريق ؛ إذ كان كلاماً واحداً لا يتجزأ ولا يتفصل إلا فصولا طوالا ، وهو موضوع وضع ما يمر على أسماع شتى من خاصة ورعية وذوى أفهام ذكية وأفهام غبية فإذا كان متسلسلاً ساغ وقرب .

فجميع ما يستحب فى الأول يكره فى الثانى حتى ان التضمين عيب فى الشعر وهو فضيلة فى الترسل .

* * *

والفرق بين المترسلين والشعراء ، أن الشعراء إنما أغراضها التى يرمون إليها وصف الديار والآثار والحنين إلى الأهواء والأوطار والتشبيب بالنساء والطلب والاجتداء والمديح

والهجاء . أما المترسلون فإنما يتراسلون فى أمر سداد ثغر وإصلاح فساد أو تحريض على جهاد ، أو احتجاج على فئة ، أو مجادلة لمسألة أو دعاء إلى ألفة أو نهى عن فرقة او تهنئة بعطية أو تعزية برزية أو ما شاكل ذلك .

* * *

يقول ابن الأثير ناقداً :

هذا ما انتهى إليه كلام أبى إسحق فى الفرق بين الترسل والشعر وسأذكر ما عندى فى ذلك لا إرادة للطعن عليه بل تحقيقاً لمحل النزاع أقول :

أما قوله : إن الترسل هو ما وضح معناه ، والشعر ما غمض معناه ، فإن هذه دعوى لا مستند لها ، بل الأحسن فى الأمرين معا إنما هو الوضوح والبيان .

على أن إطلاق القول على هذا الوجه من غير تقييد لا يدل على الغرض الصحيح ، بل صواب القول فى هذا أن يقال :

كل كلام منثور ومنظوم فينبغى أن تكون مفردات ألفاظه مفهومة ؛ لأنها إن لم تكن مفهومة فلا تكون فصيحة .

لكن إذا صارت مركبة نقلها التركيب عن تلك الحال فى فهم معانيها ، فمن المركب منها ما يفهمه الخاصة والعامة .

ومنه ما لا يفهمه إلا الخاصة وتتفاوت درجات فهمه ، ويكفى من ذلك كتاب الله تعالى ، فإنه أفصح الكلام ، وقد خوطب به الناس كافة من خاص وعام ، ومع هذا فمنه ما يتسارع الفهم إلى معانيه ، ومنه ما ينغمض فيعز فهمه .

وأما الجواب الذى أجاب به الصابى من سأله عن السر فى غموض الشعر ووضوح النثر ، فليس ذلك بجواب .

وهب أن الشعر كان كل بيت منه قائماً بذاته ، فلم كان مع ذلك غامضاً ؟

ثم لو سلمت إليه هذا فماذا يقول فى الكلام المسجوع الذى كل فقرة منه بمنزلة بيت من الشعر ؟

أما قوله فى الفروق بين الشاعر والكاتب :

إن الشاعر من شأنه وصف الديار والآثار والحنين إلى الأهواء والتشبيب بالنساء والطلب والاجتداء والمديح والهجاء ... . وإن الكاتب من شأنه الإفاضة فى سداد ثغر أو إصلاح فساد أو تحريض على جهاد .

فإن هذا تحكم محض لا يستند إلى شبهة فضلا عن بينة .

وأى فرق بين الشاعر والكاتب فى هذا المقام ؟ !!

فكما يصف الشاعر الديار والآثار ويحن إلى الأهواء والأوطار فكذلك يكتب الكاتب فى الاشتياق إلى الأوطان ومنازل الأحباب والخلان .

وكما يكتب الكاتب فى إصلاح فساد أو سداد ثغر أو دعاء إلى ألفة أو نهى عن فرقة ، فكذلك الشاعر .

* * *

وعندى أن الفرق بينهما من ثلاثة أوجه :

الأول : من جهة نظم أحدهما ونثر الآخر ، وهذا فرق ظاهر .

الثانى : أن من الألفاظ ما يعاب استعماله نثراً ولا يعاب نظماً كقول المتنبى :

ومهمه جبته على قدمى تعجز عنه العرامس الذلل[1]

فلفظة (المهمه) ولفظة (العرمس) لا يعاب استعمالهما فى الشعر ، ولو استعملا فى كتاب أو خطبة كان استعمالهما معيباً . وكذلك ما يشاكلهما ويناسبهما من الألفاظ .

الثالث : أن الشاعر إذا أراد أن يشرح أموراً متعددة ذوات معان مختلفة ، واحتاج إلى الإطالة ، فإنه لا يجيد فى الجميع ولا فى الكثير منها بل يجيد فى جزء قليل فقط ، والكاتب لا يؤتى من ذلك[2] .

* * *

(١) المهمه = الفلاة أى الصحراء ، وجبته يعى مشيته وقطعته
العرامس = جمع عرمس وهى الناقة الصلبة الشديدة . الذلل = جمع ذلول للمذكر والمؤنث أى المذللة بالعمل المروضة بالسير .

(٢) المثل السائر جـ ٤ ص ٤ – ١١ ، والفلك الدائر ص ٣٠٣ – ٣٠٩ .

ما مر كان تفكير الصابى ونقد ابن الأثير له .

وبعبارة أخرى كان تفكير الصابى وتفكير ابن الأثير .

* * *

ونصل إلى ابن أبى الحديد ، فنجد أن له من هذه القضية ثلاثة مواقف هى :

١ – موقف الموضح لبعض الجوانب بأكثر مما فعل ابن الأثير وهو يعقب على الصابى .

كتبريره المقنع لغموض الشعر ، وشرحه المقصود من هذا الغموض بقوله :

المعنى يساوى ألفاظ البيت تارة ، ويزيد عليها تارة ، وينقص عنها أخرى .

والأحسن أن يزيد المعنى لأن اللفظ الحسن بغير معنى كامرأة ميتة حسنة الصورة .

وكلما كانت معانى الكلام أكثر ومدلولات ألفاظه أتم كان أحسن ولهذا قيل : خير الكلام ما قل ودل .

فإذن كان أصل الحسن معلولا لأصل الدلالة ، وحينئذ يتم إشباع الجملة ، لأن المعانى إذا كثرت ، وكانت الألفاظ تفى بالتعبير عنها احتيج بالضرورة إلى أن يكون الشعر متضمناً ضروبا من الإشارة وأنواعا من الإيماءات والتنبيهات فكان فيه غموض قال البحترى :

والشعر لمح تكفى إشارته وليس بالهذر طولت خطبه

* * *

ولسنا نعنى بالغموض أن يكون كأشكال إقليدس والمجسطى والكلام فى الجزء ، بل أن يكون بحيث إذا أورد على الأذهان بلغت منه معانى غير مبتذلة ، وحكماً غير مطروقة ، فذلك القدر من المعنى هو الذى يعنيه أبو إسحق بالغموض لا غير[1] .

* * *

هنا يبدو ابن أبى الحديد وكأنه يدافع عن مذهب الصابى فى الغموض .

* * *

(١) الفلك ص ٣٠٦ .

٢ – تطوعه بالإجابة عن بعض تساؤلات ابن الأثير قال :

فأما قوله (ابن الأثير) فماذا تقول فى المسجوع الذى كل فقرة منه بمنزلة بيت من الشعر ؟

ويتقمص ابن أبى الحديد شخصية أبى إسحق ليقول : إن السجع ليس شرطاً فى المنثور ، فقد تكون الرسائل غير مسجوعة ، ولا يمكن أن يكون الشعر إلا وزناً محدداً .

وبعد . فالرسائل المسجوعة لا يلزم فيها ما ذكرناه فى الشعر ، لأن الفقرة الواحدة قد يطيلها الكاتب وقد يقصرها ، وقد يأتى بفقرتين طويلتين ثم يأتى بعدهما باثنتين قصيرتين ، ثم يأتى بعد ذلك بفقرتين إحداهما قصيرة والأخرى طويلة ، فهو يضرب يمينا وشمالا ، ويمد نفسه تارة ، ويقصره أخرى ، وليس كذلك القصيدة ، فإن صاحبها عند ابتدائها يلتزم عروضاً واحدة ، ولو زاد فيها حرفا واحداً أو نقصه لكان شعره فاسدا .

فأين أحد النوعين من الآخر ؟[1] .

٣ – موقف المستدرك على ابن الأثير بما لم يقله أصلا أو بما قاله ولم يتمه .

ونكتفى فى التمثيل لهذا الموقف باستدراك من النوع الثانى ، لأنه أدخل من الأول فى نقد النقد :

أورد ثلاثة الفروق التى ذكرها ابن الأثير بين الشعر والنثر .

ثم قال : قد بينا أن الصابى لم يتعرض لبيان الفرق بين الكتابة والشعر ، من حيث هما كتابة وشعر ، وإنما تكلم عن العلة التى كانت لأجلها مرتبة الكاتب أعلى من مرتبة الشاعر .

فأما الفروق بين الكتابة والشعر فهى كثيرة وليست مقصورة على هذه الوجوه الثلاثة التى ذكرها هذا الرجل (ابن الأثير) .

فإن من جملة الفروق أن للشاعر أن يطرى نفسه ويمدحها فى شعره ، وليس ذلك للكاتب .

ومنها أن للشاعر أن يبالغ ويوغل حتى يدخل فى الإحالة ، وليس ذلك للكاتب .

---

(١) الفلك ص ٣٠٦ .

ومنها أن الشعر يحسن فيه الكذب ، ولايستحسن فى الكتابة .

ومنها أن الشاعر يخاطب الملك بالكاف كما يخاطب السوقة ، ويدعوه باسمه ، وينسبه إلى أمه ، وليس ذلك للكاتب .

والفروق بين الشعر والكتابة كثيرة ، وإنما نبهنا على بعضها إبطالا لقوله : إن الفروق هذه الثلاثة فقط .

* * *

بهذا التحدى الصارخ أنهى ابن أبى الحديد كلامه ، بل أنهى كتابه « الفلك الدائر على المثل السائر » .

وهذا الكلام له من أغلى وأعز ماقيل فى نقد النقد .

والحق معه – هذه المرة – كل الحق .

* * *

obeikandl.com

تعقيب

انتهى الفصل الأول ، وكان عما فى الفلك الدائر من نقد النقد والانطباع الذى خرجت به من قراءتى له هو أن مؤلفه لم يكن جاداً فى تأليفه بمقدار ما كان جاداً فى إثبات وجوده ، وقدرته على التحدى .

كل ماكان يهمه هو أن يقلم أظفار ابن الأثير بالحق قليلا وبالباطل كثيراً .

غير أنه لم يقدر لسبب بسيط جداً هو أن الفترة التى بدأت باطلاعه على كتاب المثل السائر ، وانتهت بتأليفه للفلك الدائر كانت فترة ضيقة لا تتسع لعمل ناجح .

ها هوذا يقول فى مقدمته :

وهذا الكتاب وقع لى فى غرة ذى الحجة من سنة ثلاث وثلاثين وستمائة فتصفحته أولاً أولاً فى ضمن الأشغال الديوانية التى أنا بصددها وعلقت فى هذا الكتاب فى أثناء تصفحه على المواضع المستدركة فيه إلى نصف الشهر المذكور .

فكان مجموع مطالعتى له واعتراضى عليه خمسة عشر يوماً ، ولم أعاود النظر فيه مرة ثانية[1] .

* * *

ولاتعليق لنا سوى قولنا :

ليته تأنى فى قراءة المثل السائر ، وفى كتابة الفلك الدائر ، فلأن نبطىء خير من أن تخطىء .

وليته بعد أن سوده بيضه .

* * *

(١) نصرة الثائر ص ٤١ – ٤١ .